

## الاتجاه الإمبريالي في الجزائر

يمثل الاتجاه الإمبريالي في الجزائر أحد أكثر النماذج الاستعمارية تعقيداً وعنفاً في التاريخ الحديث، إذ لم يكن مجرد احتلال عسكري عابر بل مشروع استعماري متكامل سعت فرنسا من خلاله إلى إعادة تشكيل المجال الجزائري سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية بعيدة المدى، منذ لحظة إنزال قواتها على سواحل الجزائر سنة 1830 إلى غاية انتزاع الاستقلال عام 1962.

فقد قامت الإمبريالية الفرنسية على منطق الإخضاع الشامل، حيث استخدمت القوة العسكرية كوسيلة أولى لفرض السيطرة على الأرض، من خلال حملات توسع دامية واجهت مقاومة شعبية شرسة قادتها شخصيات وطنية بارزة وفي مقدمتها الأمير عبد القادر، إلا أن فرنسا واجهت هذه المقاومة بسياسات قمعية ممنهجة اعتمدت الإبادة الجماعية، والتدمير الممنهج للقرى وسياسة الأرض المحروقة والتهجير القسري في محاولة لكسر إرادة المجتمع الجزائري وإفراغه من قدرته على التنظيم والمقاومة.

وبموازاة العنف العسكري عملت فرنسا على ترسيخ الاستيطان الأوروبي بوصفه ركيزة أساسية للمشروع الإمبريالي، فشجعت هجرة آلاف المستوطنين ومنحتهم الأراضي الخصبة والامتيازات الاقتصادية والسياسية، ما أدى إلى خلق بنية ديمغرافية غير متوازنة قوامها أقلية أوروبية مهيمنة وأغلبية جزائرية مهمشة، جردت من أراضيها ووسائل عيشها واضطرت إلى التحول إلى يد عاملة رخيصة في خدمة الاقتصاد الاستيطاني، وهو ما أدى إلى تفكيك المجتمع الريفي التقليدي وتدمير أنماط التضامن الاجتماعي القائمة منذ قرون.

ولم يقتصر المشروع الإمبريالي على الهيمنة المادية بل امتد ليشمل محاولة منهجية لمحو الهوية الوطنية الجزائرية، حيث فرضت فرنسا اللغة الفرنسية باعتبارها أداة للسيطرة الثقافية وهمشت اللغة العربية والأمازيغية، وسعت إلى إعادة صياغة الوعي الجمعي عبر منظومة تعليمية انتقائية لا تهدف إلى بناء إنسان جزائري مستقل بل إلى إنتاج فئات محدودة مرتبطة بالإدارة الاستعمارية، في حين خضعت المؤسسات الدينية لرقابة صارمة وتم تحجيم دورها لما كانت تمثل من مصدر للتماسك الاجتماعي والمقاومة الرمزية.

وعلى المستوى الاقتصادي أعادت الإمبريالية الفرنسية توجيه بنية الاقتصاد الجزائري لخدمة السوق الفرنسية، فتم التركيز على الزراعة التصديرية واستغلال الثروات المعدنية مع إهمال متعمد لتطوير صناعة وطنية مستقلة، ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد تابع هش قائم على الاستنزاف لا على التنمية، وأدى إلى تعميق الفقر والبطالة وترسيخ الفوارق الطبقية والعرقية عبر نظام قانوني مزدوج شرعن التمييز وأقصى الجزائريين من الحقوق السياسية والمدنية الأساسية.

### خلفت هذه السياسات الاستعمارية آثارا اجتماعية وثقافية ونفسية عميقة:

تمثلت في تدمير البنية الاجتماعية وانتشار الفقر والأمية، واغتراب الإنسان الجزائري عن لغته وتاريخه، غير أن هذه الممارسات نفسها ساهمت بشكل غير مباشر في بلورة وعي وطني متنامٍ، إذ

تحولت المظالم الاستعمارية إلى عامل محفز لظهور نخبة سياسية وفكرية قادت العمل الوطني، وأسست حركات تحررية توجت باندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954، والتي شكلت لحظة فاصلة في مسار التحرر وانتهت باستقلال البلاد بعد تضحيات بشرية ومادية هائلة.

### أما بعد الاستقلال ورغم زوال الاستعمار المباشر:

لم تختفِ آثار الإمبريالية كليا بل أعادت إنتاج نفسها في أشكال جديدة اتسمت بالتبعية الاقتصادية واستمرار النفوذ الثقافي واللغوي والضغوط السياسية والدبلوماسية، حيث ورثت الجزائر بنية اقتصادية مشوّهة تعتمد على تصدير المواد الخام ونظام تعليمي وإداري متأثر بالنموذج الفرنسي، إضافة إلى صعوبات في استعادة الذاكرة التاريخية بسبب احتكار الأرشيف الاستعماري وهو ما جعل مسألة بناء الدولة الوطنية المستقلة مشروعا شاقا وطويلا الأمد.

وعليه يمكن القول إن الإمبريالية الفرنسية في الجزائر لم تكن مجرد مرحلة تاريخية منتهية، بل تجربة تركت بصماتها العميقة على مختلف جوانب الحياة الجزائرية ورغم قسوتها، ساهمت في صقل الهوية الوطنية وتعزيز إرادة التحرر، لتصبح الجزائر مثالا بارزا لشعب استطاع تحويل المعاناة الاستعمارية إلى قوة تاريخية أعادت له سيادته وكرامته.